



رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

تعليمات تذكيرية

رقم [٤٥] لسنة ٢٠١٥

بشأن

تعارض المصالح إذا وجدت علاقة مع الممول

سبق أن أصدرت المصلحة التعليمات التنفيذية للفحص رقم (٥٢) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضرورة تحى أيًا من السادة التخصصين بكافة درجاتهم عن المحاسبة أو اتخاذ أي إجراء في الملف إذا وجدت علاقة مع الممول.

واستمراراً لسياسة المصلحة في دعم مناخ الثقة والتعاون بينها وبين سائر الممولين وتقييم خدمة متقدمة لهم لتنمية التزامهم الطوعي بهدف إرساء قواعد العدالة الضريبية حتى يستشعر كل ممول بأنه يستظل بمظلة العدالة ويتحمّل بسيف القانون مساهماً في أداء الضريبة بالقدر المناسب لطاقته دون ظلم أو إجاف.

لذا تؤكد المصلحة على ما يلى :

- يتبعن على كافة السادة العاملين الفنيين القائمين بأعمال الحصر أو الفحص أو الحجز أو التحصيل تحت حساب الضريبة ... الخ بكلفة الوحدات الإدارية بالمصلحة التتحى عن اتخاذ أي إجراء في ملفات الممولين الذين تربطهم بهم صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة أو مصلحة مشتركة أو خلافه، وذلك من خلال الإفصاح عن تعارض المصالح بإعداد مذكرة بها شرح تفصيلي للظروف والملابسات التي يتضح منها وجہ تعارض المصالح مع الممول تقدم إلى رئيس المأمورية أو إلى رئيس الإدارة التي يعمل بها.
- يتم إحالة ملفات الممولين موضوع التتحى إلى زميل آخر أو أكثر من لا تربطهم صلة بهؤلاء الممولين بمعرفة رئيس المأمورية أو رئيس الإدارة التي يعمل بها.
- لرئيس المأمورية أو المركز الضريبي رغم تحرير مذكرة من الفاحص بوجود تعارض مصالح بملف ما، أن يكلف هذا الفاحص بأمر إداري معتمد بفحص هذا الملف لكونه متخصص في أعمال فحص تلك الملفات.
- يتعرض للمسائلة الإدارية والقانونية كل مخالف لهذه التعليمات.

وعلى قطاع المناطق الضريبية والإدارة المركزية للتوجيه والرقابة متابعة التنفيذ والعرض بالحالات التي تُخالف ذلك أولاً بأول.

والله رحمة والشرفين ،

رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

(عبد المنعم السيد مطر)

صدر في ١٦/١٥/٢٠١٥.

حليمة، (المكتب الفني لرئيس المصلحة)